

جامعة الكوفة
كلية العلوم السياسية

نظرة في القضايا الخلافية العراقية – الكويتية
((ميناء مبارك , خور عبد الله))

أعداد البحث

م. ايسر علي جواد

أ.م حسين عليوي عيشون
الياسري

م.م راجي نصير دواره

الملخص

شهدت العلاقات الكويتية-العراقية ومنذ العام ١٨٨٩ حينما وقع مبارك الصباح اتفاقية الحماية مع بريطانيا عدة اشكالات تطورت بمرور الزمن مداً وجزراً وخصوصاً بعد عام ١٩٢١ حينما شابها نوع من التوتر في عهد الملك فيصل بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة ثم اخذت بالتوتر في حقبة العهد الجمهوري لعبدالكريم قاسم وانحدرت تلك العلاقات الى زاوية خطيرة جداً بعد الغزو العراقي للكويت في تسعينات القرن الماضي مما ترتب على ذلك جملة اشكالات وقفت مانعاً في تطوير سبل التعاون بين العراق والكويت رغم تغير النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من ابرز تلك الاشكالات في العراقية الكويتية مشكلتي الحدود وميناء مبارك واللنا اصبحتا حجر الزاوية في تطوير العلاقة بين البلدين

Since 1889, when Mubarak Al-Sabah signed a protection agreement with Britain, Kuwaiti-Iraqi relations have been problematic. Then, it became tense during the era of the republican era of Abdulkareem Qasim and those relations declined to a very dangerous angle after the Iraqi invasion of Kuwait in the 1990s.

As a result, a number of problems stood in the way of developing cooperation between Iraq and Kuwait despite the change in the political system in Iraq after 2003.

The most prominent of these problems in the Iraqi-Kuwaiti problems of the border and the port of Mubarak and Delta have become the cornerstone in the development of the relationship between the two countries.

المقدمة :

منذ استقلال الكويت ودخولها الى هيئة الامم المتحدة في ستينات القرن الماضي و لازلت العلاقات العراقية الكويتية يشوبها الكثير من بوادر التوتر و هواجس الخوف خاصة من الجانب الكويتي وذلك يعود في جزء كبير منه الى ما خلفته الاحداث التاريخية التي طرأت على مجمل العلاقة العراقية الكويتية او صلتها في احيان كثيرة لحد القطعية . ويعود ذلك في جزء كبير منه الى انعدام الثقة و ما تحمله العقليّة الكويتية من ماضي مليئ بكل ما يضر تلك العلاقات في جانبها السلبي الذي تعنّيه فكرة اللعبة الصفرية خاصة و ان الجانبين (خصوصاً الكويت) قد يصف ذلك بمسألة الوجود و السيادة ما عقدت سبل حلول القضايا العالقة بين البلدين بمستواها الرسمي تخلل الروح الشعبية ليخلق رأي عاماً في كلا البلدين شديد الحساسية حتى و ان كان ينطق من نوايا حسنة , وما زاد من تعقيد تلك الاشكالية اتجاه الجانب الكويتي الى الاستناد على متكأ دولي كمالا لصد المساعي العراقية بعد ما تم التأسيس اصلاً الى بلاغة الموروث التاريخي في النفسية الكويتية كمرجعية جوهر النظرة العامة الى العلاقة مع العراق وهذا كله ادى الى التشكيك في النوايا العراقية التي لم تخلوا ايضاً من سوء التقدير الاستراتيجي للقرار الخارجي في التعامل مع الجانب الكويتي لقصور الفهم العام للبيئة السياسية و التحولات الدولية التي نسخت من الفكر البشري الادعاءات التاريخية كموروث لهندسة العلاقات الثنائية بين الدول و اسقطت بالتالي (الحق العائدي) كمفهومين ربما وجدوا لهما تبريراً في بداية تأسيس النظام الدولي على اساس و استفاوية القرون الوسطى او ميراث الدولة العربية الاسلامية التي اسست للمطالب و الدعاوي التاريخية كأحد اسباب العائدية الجغرافية و الحق المكتسب بعد ما

كان التنظيم الدولي دوراً ارتبط بشكل اصر غير قابلة للتفكك بادوار و مصالح القوى الكبرى العابرة لمنطق الجغرافيا و اوتاد الاشارات الحدودية كجزء من الفهم العام لطبيعة الامن و المرتبط اساساً بمقوماته و ما يؤدها من فائض القدرة لتسخيرها لخدمة المصالح العليا , ومن هنا يكون البحث في العلاقات العراقية الكويتية ضمن اشكالية لا تحتويها عبر التاريخ او تصفه الاوصاف الجغرافية لتداخل ذلك ضمن الماضي العراقي على مستوى الفكر الذي عسكر القرار الخارجي لكلا البلدين وخلق بالتالي مصدات التأخي في نتائجها الى مزيداً من التعصب من النظرة العامة والتي خلقت بشرنقة امنيه انعكست على وسائل معالجة تلك القضايا ... ومن هنا تأسس السؤال لاشكالية هذا البحث حول اهم القضايا الخلاقية في العلاقات العراقية الكويتية الاسباب التي غدتها بهاجس امني جعلها نسبة متغيرة في سعيها الى ايجاد منطق سياسي قائم على منهم الحقائق الجغرافية بمنظور لا يبتعد عن المنطق المعقول .

اولاً : نظرة تاريخية في العلاقات العراقية الكويتية :-

تعود الجذور التاريخية لازمة الحدود بين العراق و الكويت الى فترة السيطرة العثمانية على المنطقة العربية و الخليج العربي بين عامي 1516 – 1916 , حيث كان الشكل السياسي للمنطقة يعتمد على التقسيم الاداري و الجغرافي للدول العثمانية التي كانت تقوم على اساس نظام الولايات الواسعة مع احتفاظ العثمانيين بمقرات عسكرية اساسية , في حين يتم التركيز على جباية الاموال من الولايات الواسعة مع احتفاظ العثمانيين بمقرات عسكرية اساسية , في حين يتم التركيز على جباية الاموال من الولايات المتحدة لضمان المصرفات الباذخة للقصر العثماني في اسطنبول , وجيوشه المنتشرة في مناطق شاسعة .

مع بداية ضعف الدولة العثمانية و هي المنافس التقليدي لبريطانيا و سعي بريطانيا لتأمين طريق الهند البري و البحري , واكتشاف المخزونات النفطية في المنطقة , بعد ان كان اهتمامها ينصب بالدرجة الاساس على تأمين الموانئ الخليجية لضمان وصول البضائع من و الى الهند , تاركة الداخل الخليجي الذي لم تكن له حدود واضحة و معروفة , للصراعات بين القبائل المختلفة و قد سعت بريطانيا منذ البداية الى اعادة رسم خارطة المنطقة بشكل يضمن لها سهولة السيطرة عليها ,

ودوراً طويلاً الأمد بعد تخلصها من الدولة العثمانية و نفوذها القوي , وهو ما تحقق بالفعل بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى و تقسيم تركتها بين الدول المنتصرة , حيث كان العراق و الكويت و الخليج من حصص بريطانيا بحسب اتفاقيتي سايكس بيكو و سان رينو (1) فقد كان المفهوم البريطاني للامن في الخليج هو السيطرة على أطول مدة ممكنة , وان يكون كل ميناء فيه تحت سيطرتها , ولم يخرج الامر عن كونه ممراً مائياً مسيطراً عليه لتجارتها الى الهند (2) و كانت الكويت خط الدفاع الذي لا تراجع عنه بالنسبة للبريطانيين في شمال الخليج (3)

في العام 1899م عقدت بريطانيا اتفاقاً سرياً مع حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح منح الكويت بموجب امتيازات عديدة لبريطانيا دون علم الحكومة العثمانية التي لم تكتشف الامر الا عام 1902م (4) و بعد علمها بالاتفاق بين بريطانيا و الشيخ مبارك الصباح , قامت الدولة العثمانية عام 1902م بسلسلة اجراءات لتثبيت وجودها من بينها وضع حاميات عثمانية في بوبيان و ام قصر و صفوان (5) , ويبقى الحال على ما هو عليه حتى عقد اتفاقية لندن عام 1913 بين بريطانيا و الدولة العثمانية , حيث دخل الجانبان منذ عام 1911 في مفاوضات مباشرة لتحديد مناطق نفوذ كل منهما في لندن و اسطنبول , وكانت احد نقاط الخلاف فيها موضوع الحدود بين العراق و الكويت ما بين مطالب الشيخ مبارك الصباح و بريطانيا من جهة , و واقع الحال للوجود العثماني و تقسيماته حتى تم التوصل الى اتفاقية 1913 , غير ان حلول الحرب العالمية الأولى حالت دون التوقيع عليها رسمياً (6) , وقد نجحت بريطانيا ما بين عامي 1913-1923 في الحصول من شيوخ الخليج على حق الامتيازات النفطية لشركاتها من دون ان يعرف اي شيخ حدوده السياسية على الارض , بل ان هناك من يذهب الى ان بريطانيا قامت بوضع الحدود بين تلك الدول تحت ضغط الشركات النفطية , لان التعامل مع هذه الكيانات الصغيرة الضعيفة أسهل من التعامل مع كيان عربي قوي و موحد. (7)

1-1: العلاقات العراقية - الكويتية 1921-1963

عام 1921م ظهرت الدولة العراقية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى و عقد اتفاقية سايكس بيكو 1916 , ومؤتمر سان ريمو 1920 , وتم تشكيل الحكم الملكي فيه , ونصب فيصل الاول ملكاً للعراق في 16 تموز 1921 , وتم نتويجه في 23 اب من عام 1921 و في عام 1922 دعت بريطانيا الى عقد " مؤتمر العقير " لترسيم الحدود بين نجد و الكويت و العراق , وهي التي رعته و اختارت ممثلي الاطراف فيه و اجتمع في العقير كل من السير بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق , والميجور جيمس مور المعتمد السياسي البريطاني في الكويت , و وزير المواصلات و الاشغال العراقي صبيح بك ممثلاً عن العراق و عبد العزيز بن عبد الرحمن ال سعود عن نجد , استمرت النقاشات طوال خمسة ايام , وفي اليوم السادس من اللقاءات رسم بيرسي كوكس بالخط الاحمر الحدود على خريطة التي اعتمدت من قبل الاطراف الثلاث و تقرر بناء عليها انشاء

(1) احمد خضير عباس , نطاق العلاقات العراقية الكويتية بعد عام 1990, رسالة ماجستير غير مطبوعة , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة بيروت العربي , 1914, ص 1

(2) د.ظافر محمد العجمي , امن الخليج العربي تطوره و اشكاله , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ط2 , 2011, ص56

(3) المصدر السابق , ص137

(4) د . كريم العاني , الحدود العراقية الكويتية دراسة تاريخية وثائقية , دار الوراق للنشر , بغداد , 2013, ص79

(5) المصدر السابق , ص85

(6) المصدر السابق , ص87

(7) paul D'amato, u.s intervention in the middle east : blood for oil , international socialist review , no.15,(December 2000- January 2001

منطقتين محايدتين الاولى بين الكويت و السعودية و الثانية بين العراق و السعودية (8) وقد تولت اتفاقية مؤتمر العقير تعيين الحدود بين نجد و العراق , و ابقت الحدود مع الكويت على ما هي عليه وفق اتفاقية 1913 (9) وفي اجتماع العقير رسم برسي كوكس الحدود بين الدول و المشايخ , و اوجد حدوداً لم تكن معروفة , اذلا حدود طبيعية و لاحواز لانها مناطق صحراوية خالية من المعالم الطبيعية الواضحة التي تساعد على تمييزها عن بعضها (10) ويرى البعض ان مؤتمر العقير كان اهم مؤتمر يعقد في منطقة الخليج العربي في اعقاب الحرب العالمية الاولى لانه قرر الشخصية الدولية لدول المنطقة ووضع اسس الحدود بينهما . (11)

تمثل ملكية جزيرتي وربة و بوبيان في الخليج العربي نقطة خلاف محورية في قضية ترسيم الحدود العراقية - الكويتية, وفي العلاقات بينهما , والتي ظلت تنتقل من ازمة الى اخرى حتى وقت الحاضر . ويرجع تاريخ الاعتراف البريطاني بملكية الكويت لجزيرة و ربه و بوبيان الى عام 1923م في الكتابين المتبادلين بين حاكم الكويت الراحل جيمس مور و السفير كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق , و التي اصبحت فيما بعد اساسا لرسائل عام 1932م لرسم الحدود بين البلدين (12) وقد استغلت بريطانيا ظروف العراق انذاك و التحديات التي تواجهه لاجباره على القبول بترسيمها للحدود خاصة مع الكويت , ففي 16 تموز 1932 بعث المندوب السامي البريطاني في العراق فرنسيس همفريز رسالة الى رئيس الوزراء العراقي بالوكالة جعفر العسكري يقترح عليه ارسال خطاب الى الكويت عبر الجانب البريطاني لخط الحدود مع الكويت (13) وحيث ان العراق كان مهتماً جداً بالانضمام الى عصبة الامم , و الحصول على اعتراف دولي به كعضو في المجموعة الدولية , والتخلص من مطالبة تركيا بولاية الموصل , فقد تولدت قناعة لدى مسؤولية بان الاستجابة للمطالب البريطانية بشأن الحدود مع الكويت سيكون بداية الطريق لحل مشاكل البلاد , ولذلك جاءت استجابة العراق لطلب المندوب السامي البريطاني سريعة في 21 تموز 1932 وبدون الرجوع للرأي و وزارة الدفاع و رئاسة اركان الجيش (14) وفي 22 اب 1932 بعث المندوب السامي البريطاني في العراق رسالة الى رئيس الوزراء بالوكالة جعفر العسكري يبلغه فيها موافقة الكويت على تثبيت الحدود مع العراق وفق اتفاقية العقير 1922 (15)

ولكن العام 1933 حمل معه بوادر تراجع جديد في العلاقات العراقية الكويتية مع تتويج الملك غازي ملكا على العراق خلفا لوالده الملك فيصل الاول في 8 ايلول حيث كان الملك الشاب يحمل توجهات قومية معادية للانكليز , وكان من دعاة ضم الكويت الى العراق , وقد اسس اذاعة خاصة في قصر الزهور كانت تبث بيانات تنادي بعودة الكويت الى العراق وفي نيسان 1938 اثارها توفيق السويدي وزير خارجية العراق مع السفير مورس بيترسون سفير بريطانيا في بغداد طالب فيها بعودة الكويت الى العراق وربما كان بتشجيع من الملك غازي كما وجه السويدي مذكرة الى وزير خارجية بريطانيا ذكر فيها ان العراق قد ورث الحكومة العثمانية في ولاياته الثلاث وان الكويت كانت جزء من ولاية البصرة وان الكويت الان مركز لتهديب السلاح الى عشائر الفرات

(8) هارولد ديكسون , الكويت و جاراتها , ترجمة جودت القزويني , دار صحارى , ط2

(9) (الحدود العراقية الكويتية , مصدر سابق , ص 103

(10) محمد رشيد الفيل , الحدود وجهة نظر جغرافية استراتيجية , دار الفكر العربي , القاهرة , 1973 , ص 261

(11) (ميمونة الصباح , الكويت في ظل الحماية البريطانية , ط3 , الكويت , (د.ن) , 2000 , ص 63

(12) (محمد حسنين محمد البحارنة , الوضع القانوني لدعوى العراق بالسيادة على الكويت , مؤسسة الهلال للتوزيع ,

البحرين , 1991 , ص 104

(13) (الحدود العراقية الكويتية , مصدر السابق , ص 115

(14) (نفس المصدر , ص 115

(15) (نفس المصدر , ص 118

الايوسط الناقلين على الحكومة وان عودة الكويت الى البصرة سيقضي على تجارة تهريب السلاح كما طالب ايضاً بتزحيف الحدود لان اطالة العراق على الخليج تحول دون اتصال ميسر نحو الخليج (16) غير ان الملك غازي توفي في الرابع من نيسان من عام 1939 اثر حادث سير اثيرت حوله الكثير من التساؤلات ليسدل الستار على دعوته لضم الكويت .

في حزيران من عام 1940 حصل تطور خطير على الحدود العراقية الكويتية تمثل باجتياز قوة مسلحة كويتية يرافقتها الضابط البريطاني ارنولد غالوي لحدود العراق ووضعت ركيذة داخل الاراضي العراقية كحد فاصل بين العراق و الكويت (17) وفي 7 تشرين الاول عام 1940م اعادت بريطانيا مره اخرى مطالبة العراق بترسيم الحدود مع الكويت , عبر مذكرة بعثها السفير البريطاني في بغداد بازل نيوتن الى وزير الخارجية العراقي نوري السعيد يقترح فيها تحديد الحدود ووضع الدعامات بين العراق و الكويت على اساس مراسلات عام 1932م , لكن نوري السعيد رد بطلب تأجيل الموضوع بعد توصيات من وزارات الدفاع و الداخلية و سكرتارية مجلس الوزراء التي اشارت بان تثبيت الحدود يجب ان يتم بعد البت بعائدية جزيرتي وربة و بوبيان بالنظر لتاثيرهما المباشر على ميناء ام قصر (18)

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية و انشغال العالم بها هدات اثاره ملف الحدود بين العراق و الكويت لكن الموضوع عاد للظهور في الاشهرة الاخيرة للحكم الملكي وبداية انقلاب 14 تموز 1958 و اقامة الجمهورية الاولى في العراق , حيث شهدت المنطقة حدثين مهمين على علاقة ببعضهما البعض , وهما اعلان الجمهورية العربية المتحدة بين مصر و سوريا و الاتحاد العربي الهاشمي بين المملكة العراقية و المملكة الاردنية ففي ايار 1958 طالب رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد الكويت بالانضمام الى الاتحاد الهاشمي مقابل التعهد بحمايتها و سلامة اراضيها , وابلغ وزير خارجيته توفيق السويدي السفير البريطاني في العراق مايكل رايت ان بغداد لاتستطيع ان تقبل طويلاً استمرار العلاقات مع الكويت على الاسس السابقة ذاتها (19) , غير ان سقوط الملكية انهى مشروع نوري السعيد بضم الكويت ففي 14 تموز قام الجيش العراقي باسقاط النظام الملكي و اقامة الجمهورية , وحاولت الكويت فتح صفحة جديدة مع الحكومة الجديدة فبعد شهر واحد فقط من الانقلاب بعث امير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح رسالة الى رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم يعرض له فيها بعض المصاعب التي تعاني منها الكويت باستيراد المواد الغذائية من العراق و القيود التي فرضت على تنقل الكويتيين الى العراق ولم تتطرق الرسالة الى مواضيع الحدود او اية مواضيع سياسية وقد رد عليه قاسم بالتاكيد على رفع كل القيود و العقبات (20)

وفي تشرين اول عام 1958م قام امير الكويت عبد الله السالم الصباح بزيارة الى العراق لتقديم التهاني بالانقلاب و استقبله رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم , الا ان الزيارة و بعد خمسة ايام من المفاوضات لم يصدر عنها بيان رسمي (21) وفي 10 كانون الاول 1958 كتبت وزارة الداخلية العراقية الى رئاسة ديوان مجلس الوزراء ووزارة الدفاع و الوزارات المعنية لتفعيل عمل اللجنة

(16) محمد رشيد الفيل , المصدر السابق , ص185

(17) الحدود العراقية الكويتية , مصدر السابق ص109

(18) الحدود العراقية الكويتية , مصدر سابق , ص124

(19) مريم جويس , الكويت رؤية انجليزية امريكية , دار امواج , بيروت , 2001, ص131

(20) ابراهيم حسن خليل , موسوعة 14 تموز سقوط عبد الكريم قاسم , بغداد , 1989 , ص249-250

(21) الحدود العراقية الكويتية , مصدر سابق , ص197

المشكلة في عام 1953 و الخاصة بدراسة تثبيت الحدود العراقية الكويتية وتم تشكيل لجنة لهذا الغرض من قبل مجلس الوزراء بمشاركة عدة وزارات لكن عمل اللجنة لم تفعل .⁽²²⁾

غير ان العلاقات العراقية - الكويتية دخلت مره اخرى في ازمة خطيرة بعد قرار بريطانيا الغاء اتفاقية الحماية الموقعة مع الكويت عام 1899 تمهيداً لمنحها الاستقلال وهو ما اثار ردة فعل قوية لدى الجانب العراقي حيث اعلن يوم يوم 19 حزيران 1961 عن الاتفاق الكويتي البريطاني الذي جاء على صورة تبادل كتب بين امير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح و المقيم البريطاني فيها و الذي تم بموجبه الغاء اتفاقية 1899⁽²³⁾ و على الفور جاء الرفض العراقي و على لسان رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الذي عقد مؤتمراً صحفياً في 25 حزيران 1961 اعلن فيه ان العراق يعتبر الكويت جزءاً من اقليمه , و انه لا يعترف باتفاق حزيران بين شيخ الكويت و بريطانيا وفي اليوم التالي قامت وزارة الخارجية العراقية ابلاغ هذا الموقف رسمياً الى الهيئات الدبلوماسية في بغداد⁽²⁴⁾ . وبعد تهديد العراق بالحل العسكري , طلبت الكويت النجدة العسكرية من بريطانيا التي نفذت بالفعل انزالاً في الخليج فيما حشدت بغداد قواتها على امتداد الحدود مع الكويت و اعتبرت التصرف البريطاني تدخلاً امبريالي في المنطقة⁽²⁵⁾

اعلنت بريطانيا اعترافها رسمياً بالكويت دولة مستقلة وتلتها بعض الدول العربية و الاجنبية و تقدمت الكويت بطلب الانضمام الى الجامعة العربية بدعم من السعودية و الجمهورية العربية المتحدة , وفي 20 تموز 1921 اصدرت الجامعة العربية القرار رقم 1777 و الذي تم بموجبه قبول الكويت عضواً فيها شريطة ان تطلب انسحاب القوات البريطانية , ووافق المجلس على نشر قوات عربية بدلا عنها كما طلبت الجامعة العربية من العراق التعهد بعدم استخدام القوة ضد الكويت⁽²⁶⁾ وفي 12 اب 1921 توصلت الجامعة العربية الى اتفاق لتنظيم انتشار قوات الامن العربية في الكويت وهي مكونة من الاردن و الجمهورية العربية المتحدة و السودان و السعودية , وفي 19 تشرين الاول 1961 اكملت بريطانيا سحب قواتها⁽²⁷⁾

2-1: العلاقات العراقية - الكويتية 1963-1968

شهدت الفترة الممتدة ما بين عامي 1963-1968 رئاسة الاخوين عبد السلام عارف و عبد الرحمن عارف للعراق , لكن فترة كل منهما اختلفت عن الاخر من حيث طبيعة العلاقات مع الكويت , ففي حين اعترف عبد السلام بالكويت رسمياً كانت سياسة عبد الرحمن عارف تتسم بالتشدد مع الكويت .

في 8 شباط عام 1963 نفذ حزب البعث انقلاباً عسكرياً اطاح فيه برئيس الوزراء عبد الكريم قاسم و تم تعيين عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية و احمد حسن البكر رئيساً للوزراء , وقد استبشرت الكويت خيراً بالتغيير الجديد في العراق و سقوط حكومة عبد الكريم قاسم خاصة و قد اعقبه انقلاب في سوريا نفذه حزب البعث ايضاً , و دخل بعدها العراق و سوريا في مفاوضات مع مصر لتحقيق وحدة ثلاثية وفي اجتماع لهم في نيسان 1963 في القاهرة اثار الوفد العراقي برئاسة علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء موضوع الكويت من زاوية تحديد حدود

⁽²²⁾ (المصدر السابق , ص 198

⁽²³⁾ (المصدر السابق , ص 201

⁽²⁴⁾ (المصدر السابق , ص 202

⁽²⁵⁾ (عبدالله مشعل العنزي , نشأة الكويت السياسية و الادعاءات العراقية , مجلة العلوم الاجتماعية , العدد 2 , جامعة الكويت , الكويت 1996-

ص 29

⁽²⁶⁾ (احمد خضير عباس , مصدر سابق , ص 10

⁽²⁷⁾ (المصدر السابق , ص 10

دولة الوحدة العربية الجديدة متحدثاً عن حق العراق الذي لا ينازع فيها فكان لجمال عبد الناصر رأي آخر في موضوع العلاقة بين العراق و الكويت (28) و ابلغ عبد الناصر الوفد العراقي بان ما تطلبونه في الكويت شيء فات اوانه بحكم الحقائق العربية و الدولية , متحدثاً عن حساسية بريطانيا شديدة تجاه وضع الكويت , ودخول الولايات المتحدة الجديد على خط المصالح النفطية فيها (29) وقد رتبت القاهرة لقاءات بين وفدي العراق برئاسة طالب شبيب وزير الخارجية و الكويت برئاسة وزير خارجيتها الشيخ صباح الاحمد و طرح الوفد العراقي في اللقاء اقامة اتحاد فدرالي مع الكويت , ولكن المفاوضات بين الجانبين لم تصل الى نتيجة (30) ثم جرت اتصالات مكثفة بين العراق و الكويت في الكويت و بيروت , تمخضت عن قيام رئيس وزراء الكويت الشيخ صباح السالم الصباح بزيارة الى بغداد في 4 تشرين الاول 1963 التقى خلالها رئيس وزراء العراق احمد حسن البكر , وانتهت الزيارة بصور بيان مشترك اعترف فيه العراق بالكويت دولة مستقلة ذات سيادة (31) واتفق الجانبان على تقديم الكويت قرضاً للعراق بقيمة 30 مليون دينار بفائدة 1% يبدأ الاستحقاق بعد 10 سنوات , كما تبرعت الكويت لاسر ضحايا انقلاب شباط 1963 (32) وتلت الاعتراف العراقي بالكويت سلسلة اتصالات بين الجانبين لبحث ترسيم خط الحدود بينهما , ابتدأت برسالة من وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الاحمد بتاريخ 3 كانون الثاني 1964 الى وزير الخارجية العراقي صبحي عبد الحميد اقترح فيها تشكيل لجنة مشتركة بين الجانبين تقوم بتحديد خط الحدود بينهما وقد ابدى العراق موافقته على ان ينظم عملها وفق اتفاق بين البلدين وفق الاعراف الدولية مطالباً بأخذ الاتفاق المعقود بين العراق و ايران بشأن الحدود اساساً للاتفاق المقترح , كما طالب بان يتم ابعاد خط الحدود لمسافة كافية عن ميناء ام قصر ضماناً للتوسعات المحتملة في المستقبل (33) وكان العراق يرى بان اعترافه بالكويت عام 1963 , و الاعتراف بالحدود امران مختلفان , فهو يرى ان اعترافه بالكويت حل موضوع مطالبة العراق بها , ولكن لم يحل الخلافات العراقية الكويتية حول تعيين حدودهما . (34)

وكان العام 1965 بداية لمفاوضات على مستوى رفيع بين العراق و الكويت بشأن ترسيم الحدود بينهما , لكنها كشفت عن استمرار الاختلافات في وجهات و النظر خاصة حيال جزيرتي وربة و بوبيان في راس الخليج العربي , حيث قام امير الكويت بزيارة الى العراق عام 1965 لوضع اسس العلاقات بين البلدين خاصة موضوع الحدود التي لم يزلها محضر اتفاق عام 1963 أي وضوح , لان الاعتراف العراقي بالكويت جاء بصيغة التأكيد على رسالة رئيس الوزراء العراقي لعام 1932 و التي يكتنفها الغموض (35) واثناء المفاوضات بين وزير الخارجية , جدد وزير الخارجية العراقي المطالبة بعائدية جزيرتي وربة و بوبيان للعراق مع بعض الاراضي القريبة من خط الحدود , الا ان وزير الخارجية الكويتي رفض ذلك لكن اكد في الوقت نفسه ان الكويت قد توافق على تاجير جزيرة و ربة للعراق لمدة 99 عاماً (36)

(28) محمد حسنين هيكل , اوهام القوة و النصر , مركز الاهرام و الدراسات و النشر , القاهرة , 1992 , ص 274

(29) المصدر السابق , ص 274

(30) محمد نايف العنزي , العلاقات السياسية بين الكويت و العراق , مركز البحوث و الدراسات الكويتية , الكويت

2001 , ص 131-132

(31) محمد نايف العنزي , مصدر سابق , ص 132

(32) نفس المصدر , ص 130

(33) الحدود العراقية الكويتية , مصدر سابق , ص 247

(34) حسين محمد البحارنة , مصدر سابق , ص 48-49

(35) الحدود العراقية الكويتية , مصدر سابق , ص 250

(36) المصدر السابق , ص 251

في 13 نيسان 1966 توفي الرئيس عبد السلام عارف في حادث سقوط طائرته في البصرة , و تولي السلطة بعده اخوه عبد الرحمن عارف الذي اتبع سياسة متشددة مع الكويت , و بدأت العلاقات العراقية - الكويتية بالتوتر من جديد , حيث شهدت ازمتين , الاولى اثر قيام الكويت بالتفاوض مع ايران على تقسيم الجرف القاري بينهما في الخليج العربي دون مشاركة العراق , فرد العراق باجتياح جزيرة بوبيان في تشرين الاول عام 1966 احتجاجاً (37) اما الازمة الثانية فحدثت في اذار 1967 عندما رفضت الكويت السماح لفريق المسح العراقي بالدخول الى المناطق الواقعة على الحدود بين البلدين لاجراء المسح , فرد العراق في نيسان 1967 بتوجيه اذار رسمي الى الحكومة الكويتية طلبت فيه انزال العلم الكويتي عن جزيرتي وربة و بوبيان , فردت الكويت في 19 نيسان بمطالبة العراق بتحكيم العقل و اسناد المشكلة برمتها الى اللجنة المشتركة لتسوية الحدود بين البلدين (38) و بالفعل عقدت اللجنة المشتركة عدة اجتماعات في بغداد , واتفق الجانبان على بدء عملية المسح الشامل للمنطقة , على ان تجتمع اللجنة مرة اخرى في بغداد في شهر اذار 1968 للنظر في الدراسة الفنية و النتائج النهائية لعملية المسح . (39)

1-3 : العلاقات العراقية - الكويتية 1968-1990

في 17 تموز 1968 سيطر حزب البعث مره اخرى على السلطة في العراق عبر انقلاب عسكري اطاح بحكومة عبد الرحمن عارف , لتبدأ صفحة جديدة في العلاقات العراقية - الكويتية رسمتها بشكل اساس عوامل خارجية في مقدمتها التوتر القائم بين العراق و ايران بشأن شط العرب , و الصراع مع شركات النفط الاحتكارية , فقد كانت ايران تضغط لتعديل المعاهدة الحدودية بينها و بين العراق الموقعة عام 1937 م , و تطالب باعادة ترسيم الحدود بين البلدين لكن العراق لم يوافق على اعادة ترسيم الحدود , و ما زاد من حدة التوتر بين العراق و ايران اقدام ايران عام 1969 بالغاء اتفاقية شط العرب من جانب واحد , و قيامها بالاستيلاء على نصف شط العرب (40) غير ان اقدام الكويت على توقيع اتفاقية الجرف القاري مع السعودية و ايران في العام 1968 دون اشتراك العراق في المفاوضات او الاخذ برايه في الموضوع رغم ان العراق

يشترك في الجرف القاري مع ايران و الكويت في شمال الخليج العربي , كان مؤشراً غير ايجابي بين البلدين , و في العام 1969 , وفي ذروة التوتر مع ايران , رفضت الكويت طلباً عراقياً بنشر جنوده على الجانب الكويتي من الحدود لحماية ام قصر من هجوم ايراني محتمل (41) و هو ما رفع من درجة التوتر بين البلدين وفي الثانية من ايار 1972 وصل وزير الخارجية العراق سعدون حمادي الى الكويت و عرض استعداد حكومته لترسيم الحدود على اساس اتفاقيتي الاعوام 1963 - 1932 اذا وافقت الكويت على خمسة شروط هي : استثمار رأس المال الكويتي في العراق , و توقيع اتفاقية

(37) احمد يوسف احمد , الصراعات العربية - العربية 1945-1981 , مركز الدراسات الوحدة العربية , بيروت 1988, ص38,

(38) المصدر السابق , ص38

(39) عبدالله مشعل العنزي, مصدر سابق , ص29

(40) عباس عبود عباس , ازمة شط العرب , المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت , 1974, ص41

(41)

تعاون مشترك بين البلدين , والسماح للعمالة العراقية بالعمل في الكويت بصورة حرة , و التنسيق السياسي بين العراق و الكويت فيما يتعلق بقضايا الخليج و السماح للعراق بتملك جزيرتي وربة و بوبيان لاقامة قواعد تضمن ممرا بحريا مباشرا الى الخليج و انشاء محطة تحميل قبالة الشاطئ و تمرير خطوط الانابيب عبر جزيرة بوبيان , ولكن الكويت رفضت العرض ما زاد من التوتر بين البلدين (42) و في نفس العام 1972 بدأ العراق بشق طريق نحو جنوب ام قصر لتعزيز قواته التي تمركزت فيها لأول مره عام 1969 لحماية ميناء ام قصر من هجوم ايراني محتمل (43) و تزامنت هذه الاحداث مع تدهور علاقة العراق مع شركة نفط العراق انذاك , وبعد ان قامت الشركة بخفض انتاج النفط العراقي , ما كان يعني التوجه الى نفط الكويت و الخليج لسد النقص في نفط العراق (44)

و بينما كان وزير الخارجية العراقي يستعد لزيارة الكويت رداً على زيارة وزير خارجيتها للعراق لاستكمال بحث موضوع الحدود , اصدرت وزارة الداخلية الكويتية بياناً في 20 اذار عام 1973 قالت فيه ان وحدات من الجيش العراقي قامت بهجوم مفاجئ على مخفر الصامته الحدودي الكويتي وقصفه بالمدفعية و احتلاله , كما قصفت مركز ام قصر على حدود , وقد جرت اشتباكات بين الجانبين اسفرت عن مقتل 5 جنود كويتيين , واعلنت الكويت حالة الطوارئ , واغلقت حدودها مع دول الجوار , و طلبت عقد اجتماع طارئ للجامعة العربية (45) ويبدو ان الكويت سعت الى تدويل الموضوع , حين اتهمت العراق بانه يريد اعطاء قاعدة للاتحاد السوفيتي لاستغلال حقل الرميلة , خاصة وان ناقلات النفط السوفيتية تنزدد باستمرار على ميناء ام قصر كما حاولت الصحف الكويتية استثارة المعسكر الغربي ضد العراق في ذروة الحرب الباردة , اذ ان حكومته ابرمت اتفاقية تعاون و صداقة مع الاتحاد السوفيتي منذ العام 1970 (46)

العام 1975 شهد تحركات للتقريب بين العراق و الكويت , ففي مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الجزائر عام 1975 جرت مفاوضات بين رئيس وفد العراق صدام حسين و امير الكويت صباح السالم الصباح برعاية جزائرية , لكن صدام أعاد طرح مقترح اعادة جزيرة وربة للعراق و تاجير جزيرة بوبيان لمدة 99 عاماً , غير ان امير الكويت لم يعط رايه في المقترح العراقي (47) و اتهمت الكويت العراق في 12 اب 1976 بالتجاوز على اراضيها و محاولة التمركز فيها , وفي اليوم التالي ارسلت مذكرة احتجاج رسمية بهذا الشأن للرئيس العراقي احمد حسن البكر (48) وفي تشرين الثاني من نفس العام حصل توتر بين البلدين حول حقل الرميلة النفطي و على اثره قامت الكويت بحشد قواتها على الحدود (49) وفي العام 1977 زار وزير الداخلية العراقي عزة الدوري الكويت لبحث ملف الحدود , وفي حزيران من نفس العام رد الشيخ سعد العبد الله ولي العهد الزيارة الى بغداد لاستكمال مفاوضات الحدود التي جرت مع الدوري , غير ان الموضوع لم يحسم نهائياً وظل مفتوحاً

(42) احمد خضير عباس , مصدر سابق , ص 17

(43) نفس مصدر , ص 17

(44) نفس مصدر , ص 18

(45) محمد عبد الله خالد , الحدود العراقية الكويتية - دراسة في الجغرافية السياسية , مركز البحوث و الدراسات الكويتية , الكويت , 2000, ص 82

(46) صلاح العقاد , نزاع الحدود بين العراق و الكويت ' مجلة السياسة الدولية , العدد 33 , مركز الاهرام , القاهرة 1973, ص 111,

(47) احمد خضير عباس , مصدر سابق , ص 19

(48) المصدر السابق , ص 19

(49) الحدود العراقية الكويتية , مصدر سابق , ص 259

ثم جاءت الحرب العراقية - الإيرانية 1980-1988 لتسجيل تقارباً كبيراً بين العراق و الكويت التي دعمته بقوة في الحرب ضد إيران على مدى ثمان سنوات , وسمحت لبعض القوات العراقية بدخول أراضيها لمهاجمة الأراضي الإيرانية , وفتحت موانئها أمام العراق لاستيراد الأسلحة و المعدات الحربية . وصاحبت ذلك حالة جمود لملف الخلاف الحدودي حتى نهاية الحرب العراقية - الإيرانية عام 1988⁽⁵⁰⁾ وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 حاولت الكويت ان تضع حلاً نهائياً لمشكلة الحدود مع العراق بناءً على الوعود الايجابية التي اطلقها العراق ابان الحرب مع ايران , والتي عمقت امل الكويت بحل نهائي لهذا الملف⁽⁵¹⁾ ورغم الزيارات المتكررة للمسؤولين الكويتيين الى بغداد لحسم ملف الحدود , الا ان الجانب العراقي لم يكن متحمساً لترسيم الحدود معها , بل ظل مستمراً بالضغط على الكويت للحصول على جزيرتي وربة و بوبيان , ومازاد من مخاوف الكويت رفض الحكومة العراقية التوقيع على اتفاقية عدم اعتداء بينهما , وحديثه عن ضرورة حسم مشكلة الحدود قبل البحث في معاهدة عدم اعتداء⁽⁵²⁾ ثم جاءت القمة العربية في بغداد في ايار عام 1990 .

ثانياً : مشكلة الحدود المشتركة الاتية :

حتى القرن التاسع عشر كانت الكويت احدى مستعمرات الدولة العثمانية و استمر الاحتلال العثماني حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ليستبدل بالاحتلال البريطاني كجزء من تسويات الحرب اذ كان الخليج العربي من حصة الانكليز⁽⁵³⁾ . وبشأن العلاقة العراقية - الكويتية فقد كان اول اتفاق مكتوب يعود الى عام 1913 بموجب ما سمي انذاك بالمعاهدة الانجلو - عثمانية و التي جاء في مادتها السابعة بان الحدود المشتركة بين العراق و الكويت تستند الى خط اشارات الحدود بدءاً من مدخل خور الزبير في الشمال مروراً بجنوب ام قصر حتى حفر الباطن جنوباً , و بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى تم تقسيم ممتلكاتها وفقاً لاتفاقية لوزان لعام 1923 و التي ابطلت معاهدة سيفر لعام 1920 اذ تم نقل كل ممتلكات و مستعمرات الدولة العثمانية في الخليج و الشرق الاوسط الى النفوذ البريطاني⁽⁵⁴⁾ و كانت الكويت احدى الامارات التي وضعت تحت الاحتلال البريطاني , وفي نيسان عام 1923 قام احمد بن جابر الصباح بالمطالبة بان تكون الحدود الكويتية مع العراق وفقاً لاتفاقية عام 1899 اثناء الاحتلال العثماني ويبدو ان بريطانيا منذ تلك الفترة كانت تريد وتساقطاً مع منهجها الاستعماري ان تكون الحدود احدى محاور الاختلاف و النزاع بين العراق و الكويت لذلك لم يفرض المندوب السامي البريطاني برسي كوكس على مطالب احمد الصباح واعداء اياه بان بريطانيا لن تقدم على تغيير الشواخص الحدودية المشتركة بل ستعمل على ان تكون كما كانت عليه اثناء الاحتلال العثماني⁽⁵⁵⁾ لتكون بذلك الحدود المشتركة احدى عقد العلاقات العراقية - الكويتية , وما زادها تنفيذاً القضايا المتعلقة بالجانب الاقتصادي خصوصاً احتوائها على عدة حقول نفطية ممتدة على جانبيها الكويتي و العراقي فكانت احد اهم الاسباب الرئيسية في احداث 2 اب 1990 الاحتلال العراقي و الكويت و ساهمت بشكل كبير في زرع هاجس الخوف و فقدان الثقة في نفوس الكويتيين على المستوى بين الرسمي و الشعبي خاصة المشكلة المتعلقة بحقل الرميلة و الذي يمتد بشكل مائل بين البلدين و كان السبب الرئيسي في تفجير الازمة العراقية الكويتية رغم اتفاق

⁽⁵⁰⁾ عزيز جبر شيال , العلاقات العراقية الكويتية , المجلة السياسية , العدد 11 , كلية العلوم السياسية , الجامعة المستنصرية , بغداد , 2009 , ص 26

⁽⁵¹⁾ محمد الاطرش , ازمة الخليج جذورها و السياسة الامريكية تجاهها , مجلة المستقبل العربي , العدد 155 , مركز دراسات الوحدة العربية بيروت , 1992 , ص 118

⁽⁵²⁾ عزيز جبر شيال , مصدر سابق , ص 27

⁽⁵³⁾ Aron worker : The setelment of wars , rica sink perss , London , 1967 , p53)

⁽⁵⁴⁾ Allan Donis : The statfary treaty , lones press , London , 1953 , p38)

⁽⁵⁵⁾ (اكرم ديربي : تاريخ امارات الخليج و النهضة الكتاب , القاهرة , 1976 , ص 74

البلدين على اعطاء حق استثمار الحقول المشتركة لشركات تم الاتفاق عليها لكن الهاجس الكويتي الرسمي ظل يشكك في النوايا العراقية مما غيب بوادر التقارب المبني على اساس واقعية⁽⁵⁶⁾ وهذه المشكلة القديمة ولدت ازمان متتالية .

أنتجت بالتالي ازمة 2 أب 1990 وساهمت بشكل كبير في زرع هاجس الخوف و عدم الثقة في نفوس الكويتين رسمياً و شعبياً و ولدت ازمان متتالية في العلاقات العراقية الكويتية كان ابرزها تدخل مجلس الامن الدولي و بشكل يخالف معاهدة الامم المتحدة التي قامت من اجلها و عمل مجلس الامن الدولي على مستوى الاختصاص و المهام الموكلة اليه و التي نص عليها ميثاق المنظمة الدولية , ففي اليوم الاول للغزو العراقي اصدر القرار 687 و الذي دعى البلدان الى احترام الحدود المقررة بينهما و المعترف بها دولياً⁽⁵⁷⁾ , بعدها قام مجلس الامن بتشكيل لجنة برئاسة كوسوما ارتماها رئيس وزراء اندونيسيا الاسبق و قد مثل العراق فيها وكيل وزير الخارجية انذاك رياض القيسي عهد الى تلك اللجنة ترسيمه الحدود المشتركة بين البلدين طبقاً لمحظر الحدود الموقع بين الجانبين العراقي و الكويتي عام 1963, وقد رفض العراق ما اقترته اللجنة وما توصلت اليه من نتائج بعد ان اوصت بتغيير الحدود البرية من البلدين الى داخل الاراضي العراقية بمسافة 600 م وبطول 200 كم ما دفع الموفد العراقي الى الانسحاب من الاجتماع بعدما اعطت اللجنة الكويت العديد من ابار نفط الرميطة العراقية وما يعادل 120 كم من الاراضي العراقية ضمن اراضي عراقية⁽⁵⁸⁾ و ترتيبات بالسيادة الوطنية اشتملت على :

- 1- القاعدة البحرية التابعة لميناء ام قصر .
- 2- منطقة منزوعة السلاح لمسافة 200 كم عملت الكويت فيما بعد بحفر خندق حولها لمسافة 200 كم .
- 3- بناء ساتر ترابي بارتفاع 3 امتار
- 4- اقامت الكويت جدار من الاسلاك الشائكة زودته معدات مراقبة الكترونية على طول الشريط الحدودي الفاصل مع العراق
- 5- الاستيلاء على عدد من المزارع الفلاحين عراقيين داخل الاراضي العراقية , و ابار المياه فيها
- 6- تغيير الحدود في خور عبد الله و منطقة صفوان⁽⁵⁹⁾

وبذلك تجاوزت اللجنة ما جاء في حيثيات القرار 678 ما ادى الى استقالة رئيسها لاعتراضه على تجاوز عمل اللجنة و مهامها ما جاء في القرار الدولي و عدم تضمينه ما جاء بالرسائل المتبادلة بين العراق و الكويت حول الترتيبات الحدودية⁽⁶⁰⁾ , و الرسائل المتبادلة بين الجانبين لعام 1923 ما عقد بالتالي من التوافق بين البلدين و تغيب النظرة المشتركة حول ترسيم الحدود الفاصلة وفق الية متفق عليها حول مستقبل الحدود و العلاقات المترتبة عليها ما ابقى المشكلة توغل في تداعياتها المعقدة حتى عام 1991 حيث تم تشكيل لجنة جديدة لترسيم الحدود العراقية الكويتية الا ان العراق ورغم اقراره الالتزام بها الا ان تطور نتائج الحرب و ما ترتب عليها اخر تلك الالتزامات و في عام 1993 صدر القرار 833 على مجلس الامن الدولي و الذي تضمن اعادة ترسيم الحدود بين البلدين

⁽⁵⁶⁾ (ينظر في ذلك تصريحات النائب الكويتي محمد جاسم , صحيفة الراي الكويتي في 2016/2/13

⁽⁵⁷⁾ محمد مهدي , دراسة في قرار مجلس الامن الدولي 833 لترسيم الحدود العراقية الكويتية مجلس النواب العراقي - دائرة البحوث - 2013

⁽⁵⁸⁾ (عزيز جبر شبال : العلاقات العراقية - الكويتية - المجلس السياسية و الدولية - الجامعة المستنصرية , العدد 11 لسنة 2009 , ص 35

⁽⁵⁹⁾ (اسعد حمادة , حرب الخليج الثانية و الترتيبات المربية , مديولي للطباعة , القاهرة 200 , ص 14

⁽⁶⁰⁾ (مزاها بديع , العلاقات العراقية - الكويتية و اشكالاتها المستديمة , دار السلام - سوريا - 2006 , ص 58

وقد اعترف العراق بهذا القرار عام 1994⁽⁶¹⁾ وبعد الغزو الامريكي للعراق وسقوط نظام صدام حسين برزت مشكلة الحدود العراقية - الكويتية مره اخرى بسبب المهاجس الكويتية من طبيعة النظام السياسي الجديد في العراق و الذي غير معطيات الفكر السياسي و النظرة السياسية الكويتية لمجمل العملية السياسية في العراق و توجهات الساسة العراقيين الجدد و تطور الوضع الداخلي العراقي , ورغم الزيارات المتبادلة بين البلدين و إفصاح العراق عن حسن نواياه تجاه العلاقة مع الكويت و رغبته في تطور سبل تلك العلاقات في كافة المجالات الا ان تدليل العقبات و المشكلات المتعلقة بشأن الحدود المشتركة ظلت احدى اشكالات التوصل لاتفاق عادل وفي 2013 وقع البلدان على مذكرتي تفاهم لوضع الاسس المادية لترسم الحدود المشتركة , تم المصادقة على ذلك من قبل مجلس النواب العراقي ما اثار غضب وسخط شعب عراقي لتجاوزها على حقوق العراقية التاريخية بمياه الإقليمية وارضه خصوصاً فيما يتعلق بخور عبد الله ورغم ان تلك الموافقة العراقية كانت تصب في جزء منها الى الخروج من تبعات الفصل السابع كدولة طبيعية ضمن المجتمع الدولي .⁽⁶²⁾

ثالثاً : القرارات المنظمة للعلاقات العراقية الكويتية

صدر ما يتبادل 73 قراراً من مجلس الامن الدولي بعد احتلال العراق للكويت وكل هذه القرارات كانت مجلسها ضمن الفصل السابع من الميثاق وادت الى تقييد الحركة السياسية و الاقتصادية العراقية لما تضمنته من التزامات جزئية او كلية على العراق⁽⁶³⁾ اذا وصلت الى تخويل المجتمع الدولي استخدم القوى المسلحة لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت فبعد 2 اب 1990 اصدر مجل الامن الدولي القرار 660 و الذي تضمن الاشارة الى ان الغزو العراقي للكويت يعد عملاً من اعمال خرق السلم و الامن الدولتين لذلك على العراق :

1. سحب جميع قواته الى مواقعها قبل 2 اب 1990 دون قيد او شرط .
2. دعوة حكومته البلدين الى ولوج الطرق السلمية (الدبلوماسية) لحل الخلافات المشتركة و القضايا و الاشكالات المتعلقة بها خصوصاً تلك المتعلقة بالحدود المشتركة .
3. للمجلس اتخاذ كل من شأنه الزام و اجبار العراق على تنفيذ البندين اعلاه في حالة رفضه ذلك⁽⁶⁴⁾. وكون هذا القرار لم يصدر ضمن الفصل السابع فان العراق رأى في ذلك مرونة وتهاون لذلك لم تتغير الحالة الى 1 اب 1990 ما شكل خانقاً استراتيجياً و سياسياً للحكومة العراقية بسبب تلك القرار الخاطئة⁽⁶⁵⁾ . و بالنظر لذلك واستناداً الى هذه النظرة الضعيفة و القاصرة من قبل الحكومة العراقية و رفض العراقي الاعتراف بالقرار تطورت الديناميكية و الالية القانونية لمجلس الامن الدولي من حيث مضامين الالتزامات الواجب على العراق اتخاذها بسبب تداخل استراتيجيات دولية متقاطعة ضمن عمل المجلس ادت الى تقاطع وتشابك مصالح القوى الكبرى ما دفع المجلس الى اتخاذ القرار 661 ضمن الفصل السابع و الذي تضمن دعوة المجتمع الدولي الى فرض الحصار اقتصادي شامل و اقرار عقوبات اقتصادية صارمة بحقه شملت اثارها كل نواحي الحياه العراقية تلاه القرار 687 الذي اقر بتأسيس صندوق للتعويضات وفقاً لما اقره وبينه القرار 692 و الذي تضمن آليات تعويض الكويت إضافة الى كل الدول و الشركات التي تضررت مصالحها⁽⁶⁶⁾ , وقد سبق ذلك القرار بن 664

⁽⁶¹⁾ عزيز جبر شيال , العلاقات العراقية الكويتية , مصدر سابق , ص36

⁽⁶²⁾ علي محمد سعيد , العراق و مجلس الامن الدولي , دار عودة , القاهرة , 2015 , ص58

⁽⁶³⁾ علي ابو الخير : العراق في مواجهة الاحتلال - دراسة حول الفصل السابع , مركز العراق للدراسات و السلسلة الدراسية رقم 24 لسنة 2008 , ص15

⁽⁶⁴⁾ un document , series , no318-1990)

⁽⁶⁵⁾ احمد السعيد , التداعيات الحسابات الاستراتيجية الخاطئة , نماذج ازموية , الفردوس للطباعة , عمان , 1993 ,

ص54

⁽⁶⁶⁾ un documednts series , no 392 , 1990)

و 665 للذين اجازا المجلس الامن الدولي استخدام وسائل القوة لتنفيذ قراراته خاصة القرار 661 و الذي نص على الطلب من المجتمع الدولي اتخاذ كافة الإجراءات و التدابير التي تجبر العراق على الاعتراف بالوضع القانوني بينه وبين الكويت قبل 2 اب 1990 علماً بان النظرة لتلك القرارات توضح جانبها السياسي اكثر من صفتها القانونية التي بنيتي عليها مقاصد الامم المتحدة كمنظمة وجدت من اجل صيانة السلم و الامن الدوليين و الحفاظ على تركيبته المجتمع الدولي من الاعمال العدوانية التي تؤدي الى توتر العلاقات الدولية و الاسس التي تقوم عليها سواء بين الدول المتجاورة او ضمن النطاق الاقليمي⁽⁶⁷⁾ وهذا ما اكده القرارين 665 و 687 للذين خلا من أية اشارة الى ميثاق و مبادئ الامم المتحدة بل الاكثر من ذلك خالف القرارين نصوص و روح الميثاق و الاسس و المقاصد التي انشأت بين اجلها الامم المتحدة باعتبارها هيئة ذات طابع انساني قبل ان تكون منظمة عقابية للشعوب⁽⁶⁸⁾ وهذا ما دلت عليه سبل القرارات التي صدرت بحق العراق كالقرارات 666 و 667 و 661 و 670 و 677 و المتعلق بتنفيذ قرارات الحصار الاقتصادي و كيفية معاملة العراق للرعايا الاجانب و الكويتيين المقيمين في العراق , و القرار 687 الذي حدد شروط وقف اطلاق النار و تبعه الزام العراق بـ

1. تعويض الكويت عن الاضرار التي لحقت بها نتيجة الغزو باقتطاع النسبة من اموال النفط العراقي و اموال العراق المودعة في الخارج .
2. تعويض خسائر الشركات و الافراد .

ج. نزع اسلحة العراق ذات الدمار الشامل و حرمانه من اية صناعة لاغراض عسكرية او حيازة اية تقنية لصناعة اسلحة الدمار الشامل .

د. منع العراق من استيراد اية مواد صلة ببرنامجه النووي .

هـ. تشكيل لجنة الانموفيك الخاصة بالمراقبة على النشاط العسكري العراقي⁽⁶⁹⁾ , ونتيجة لتدهور احوال العراق انسانياً و ضغط بعض المنظمات ذات الطابع الانساني اصدر مجلس الامن القرار 986 عام 1995 و الذي عرف بقرار النفط مقابل الغذاء و الذي تضمن الاعتراف بما سببته قرارات مجلس الامن الدولي من مأسى للشعب العراقي على كافة الصعد بعدما تحول مجلس الامن الى اداة اباداة بشرية ضد العراق و شعبة بعدما اطلعت هيئة الامم المتحدة بدور يختلف جذرياً عن ادوارها التقليدية في ادارة الازمات الدولية و غدت كأنها المسرح الرئيس لادارة الازمة العراقية – الكويتية بعد ان رمى العرب المشكلة من ساحة الجامعة العربية الى ساحة التدويل العالمي معبرين عن عجز الاجماع العربي و مقدمين التدويل ليعطوا الامم المتحدة بذلك دوراً غير معتاد و لك يتضح من خلال :

1- أصبح مجلس الامن في حالة انعقاد نسبة دائم منذ صدور القرار 678.
2- خلال تلك الفترة تم عقد جلستين لمجلس الامن الدولي في سابقة لم يعهدها في تاريخ الامم المتحدة الا مرتين و أصدر اثني عشر قراراً ذات صفة الزامية ضمن البند السابع من الميثاق في سابقة لاعهد لمجلس الامن الدولي بها⁽⁷⁰⁾ و قد ادت تلك القرارات الى نتائج كارثية على العراق شملت كافة مجالات الحياة فيه لعل من ابرزها
1. حرمان العراق من الغذاء و الدواء و كل وسائل التقنية اللازمة للتقدم .

⁽⁶⁷⁾ (للمزيد انظر : ميثاق الامم المتحدة , مقاصد الامم المتحدة - نيويورك

⁽⁶⁸⁾ (عبد العزيز فتحي و الامم المتحدة في الميزان – دار العوالي , تونس , 2006 , ص 45

⁽⁶⁹⁾ (عبد العالي الرزوقي , العراق في مأزق التاريخ , العين للطباعة , عمان , 2001 , ص 32

⁽⁷⁰⁾ (عبد الرحيم كرم , مجلس الامن الدولي , قراءة نقدية , دار السلام للطبوعات , تونس , 200 , ص 84

2. وفاة حوالي مليون و نصف طفل عراقي بسبب نقص الدواء و تخلف وسائل العلاج في المشافي العراقية و قلة الخبرات الطبية لانعدام اسس تطوير القطاع الطبي .
3. هجرة العديد من الكفاءات و العقول العراقية في كافة الاختصاصات ما افرغ المؤسسات العلمية من الكوادر المتقدمة و اربك السياسة التعليمية و أضعف مستواها في التصنيفات العالمية بسبب نقشي ظاهرة الاسترداد العلمي بين الطالب و الهيئات العلمية .
4. تطويق و عزل العراق اقتصادياً على الصعيدين الاقليمي و الدولي مما حجم من فاعليته دوره السياسي و فعله الدبلوماسي .
5. تدمير البنى التحتية العراقية من مصانع و محطات المياه و اخراج الالف الايدي العاملة من الاسهام في الفاعلية الاقتصادية العراقية .
6. نقشي ظاهرة الفقر و البطالة مما ادى الى اهتزاز اركان المجتمع العراقي اجتماعياً و قليمياً و اربك سلم الترابط بين افراده مادي الى انتشار ظاهرة الفساد و الجريمة .
7. تدني مستويات المعيشة بسبب قلة السيولة المالية لنقص عائدات السلع التصديرية من العملات .
8. شلل فاعلية الدبلوماسية العراقية ما ادى الى انحدار دور العراق بسبب شلل البعثات الدبلوماسية العراقية لقلة التمويل و تقليص التمثيل الخارجي .
9. انكماش حركة التبادل التجاري بين العراق و العالم ما اربك السياسية الاقتصادية العراقية .
10. تقليص دور العراق (سياسياً) في القضايا و المشكلات العربية لقصور مساهماته المادية . (71)

رابعاً : المشكلات و القضايا الخلافية في العلاقات العراقية و الكويتية

قبل نشوء الكويت و ظهورها على المسرح الدولي تداخل وجودها مع العراق مع جملة قضايا خلافية تصل جزء منها بمسالة ترسيم الحدود المشتركة بينما تعلق الاخر باصل الاعتراف القانوني من قبل العراق بدولة الكويت ككيان ضمن المجتمع الدولي و نشأ اخر جراء السلوك السياسي الكويتي في علاقته الحدودية مع العراق ولعل ابرز تلك المشكلات مايلي :

1. ميناء مبارك :-

يقع ميناء مبارك على جزيرة بويان شمال غرب الخليج العربي و حسب الخطط الهندسية الكويتية يضم الميناء 60 رصيفاً و يوضح هيكلية المستقبلية بانه سيكون اكبر انشاء بحري في تاريخ الكويت (72) و قد ادى الاعلان عن هذا المشروع الى تشنج العلاقات العراقية الكويتية خاصة وان الكويت استحضرت في هدف المشروع كل ذاكرته (الكرامية) على المستوى بين الرسمي و الشعبي في نظرتها الى مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية و طبيعية تلك العلاقات و مجالات تطويرها و قد اعترضت الحكومة العراقية لدى الجانب الكويتي خاصة وان امام الحكومة الكويتية بدائل جغرافية اخرى لاقامة الميناء اقل تكلفة و اكثر مردوداً اقتصادياً خاصة في ظل معطيات طبوغرافية ثابتة حين ان المنطقة التي ترمع الحكومة الكويتية اقامة المشروع عليها بعيدة عن المركز الحضري الكويتي و لاتملك قيمة اقتصادية و هي منطقة خالية او شبه خالية على الصعيد الديموغرافي و تفتقر الى البنى التحتية اللازمة لاقامة المشروع (73) , قد جاء اعلان الكويت عن اقامة هذا المشروع بمثابة نقطة تحول في العلاقات العراقية – الكويتية و بشكل زاد من تاريخ تلك العلاقات المتوترة اصلاً بسبب تراكمات اركيلوجيا الخطاب السياسي و الموروث الفكري في العقلية الكويتية نتيجة تراكمات و هواجس الذاكرة الكويتية عن مطالبات العراق بعائدية الكويت و الغزو العراق في التسعينيات القرن الماضي و اثار السجلات و الخطابات المتشنجة عن كيفية معالجة مخلفات عهد صدام ما جعل التشنج

(71) Robert dom : un sanction and Iraq , Diplomatic rol,sertof press, London , 2000, p112)

(72) محمد بسيوني , ازمان الخليج , مطبعة بديولي – القاهرة , 2016, ص40

(73) قاسم محمد عبيد , جواد كاظم البكري , ازمة ميناء مبارك الكويتي واثارها على العراق – مجلس الدراسات الاستراتيجية و مركز حمورابي للبحوث و الدراسات – بغداد , 2011

و غياب الثقة طابعاً مألوفاً في علاقة البلدين خاصة في ظل التأييد الشعبي و الحكومة الكويتية لذلك المشروع يقابله موقف عراقي مضاد تماماً ليضع العلاقة بين البلدين في زاوية صفرية تهدد بنشوب أزمة سياسية خطيرة خصوصاً في ظل الفكرة الكويتية ان اقامة المشروع يعد من صلب اعمال السيادة الوطنية و الحق المترتب على الوجود الكويتي كدولة كاملة السيادة ضمن المجتمع الدولي (74)، وهذه الخطوة الكويتية زادت من اختناقات العلاقات الثنائية البلدين و أفرزت ارتدادات شعبية رافضة خاصة في العراق حيث حرك المشروع الذاكرة العراقية عن عقود التسعينات بسبب مخلفات النظام السابق و ما اودعته في ذاكرة البلدين من تراكمات و هواجس على المستوى الجمعي الذي تم تغذيته بشكل سلبي من قبل اطراف سياسية و دينية كويتية و بشكل وضع المنظومة الفكرية العراقية بمستواها النفسي و الميتولوجي على حافة الانجاز في ظل ما يعاينه العراق من تداعيات سياسية و امنية و اقتصادية بعد عام 2003 (75) ، و ميناء مبارك عبارة عن انشاء بحري يمتد لمسافة 500 كم على طول الساحل العراقي الكويتي المشترك و يأخذ بعداً امتدادياً على الساحل البحري العراقي حتى يكاد يغلق منفذ العراق البحري على الخليج العربي اذ يقضم ما يقارب 50 كم من الإطلالة البحرية العراقية و هذا بالنتيجة سيعمل على خنق منفذ العراق الوحيد و يحول العراق الى دولة داخلية شبيهة بأفغانستان و يخرج كافة لإنشاءات العراقية من موانئ و مناطق الصيد البحرية من اهميتها الاقتصادية (76) ، اضافة الى ان الميناء سوف يحد و يقيد الملاحة العراقية في قناة خور عبدالله و يؤكد الاهمية الجيوبوليتكية للعراق و ما يرتبه ذلك من انعكاسات سلبية على الامن الوطني العراقي اذ يستفيد مستقبلاً حركة العراق (عسكرياً) ضد اي خرق الحدود الجغرافية كما سيقفل المخطط الاستراتيجي العراقي و يقلل من خياراته على المستويين الامني و السياسي (77) و يعرقل حركة العراق في مينائي ام قصر و خور الزبير و يحكم بالتالي بدائل و خيارات العراق في ظل تواتر العلاقات العراقية و الكويتية كما سيقفل من الأهمية الاقتصادية للموانئ العراقية خاصة ميناء الفاو الكبير ما يضع العراق في مأزق استراتيجي - سياسي - اقتصادي - خطر خصوصاً و ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يحتل النفط فيه 90% (78) من جهة اخرى سيعمل الميناء على اخراج الاهمية الاقتصادية للمدن الجنوبية العراقية خصوصاً مدينة البصرة التي تعتمد بنسبة 80% على الحركة البحرية في الموانئ العراقية على الخليج العربي اذ سيعمل الميناء على حرمان 500 الف فرصة عمل لليد العاملة العراقية ما يفاقم نسب الفقر و البطالة في جنوب العراق كما سيوقف المشاريع الاستراتيجية العراقية في جانبها الاستثماري و ما ينجم عن ذلك من ارباك في الخطط الاستثماري و الاقتصادي العراقية و مجمل التخطيط المستقبلي للاقتصاد العراقي في ظل ارتفاع نسب البطالة و تدهور اسعار النفط العالمية و الوضع الامني العراقي في حربة ضد ارباب داعش مما سيحد من مرونة الحركة الاستراتيجية العراقية و يصعب حلول الساحة العراقية على الصعد الامني و الاقتصادي و الاجتماعي و بالتالي مستقبل العراق و دوره الاقليمي و العالمي (79) ، وقد باشرت الحكومة الكويتية ببناء الاسس الاولى للميناء عام 2015 اذ سيتم تنفيذه على ثلاث مراحل من المقترض تم انجازها عام 2016 حسب المدة الزمنية الموضوعة من الجانب الكويتي و يشتمل ارسفة و انشاءات تحميل و استقبال للسفن بطول 1.5 كم و مرافق للسفن صفات و طرق برية و منطقة تجارة طرق و اضافة الى مد سكة حديد تدعم لوجستي للميناء و رصدت الحكومة الكويتية 600 مليار دولار للمشروع ما يوضح مقدار و حجم و اهمية الميناء و مقدار انعكاسات السلبية على العراق اذا سيكون الميناء قادراً على استيعاب 300 مليون حاوية بعد اكمال المخططات الهندسية و

(74) علي هاشم ، القراءة في العلاقات العراقية - الكويتية ، دار الفردوس ، عمان ، 2016 ، ص 58

(75) علي هاشم ، المصدر السابق ، ص 60

(76) Jaims r.f : Iraq Geograpy and Kuwait Economic policy ,eric press , London , 2015 , p38)

(77) مرزوق الاسعد ، موجز في العلاقات العراقية الخليجية ، الوحدة للطباعة ، بيروت ، 2005 ، ص 57

(78) Jaims . R . F : op . cit , p55)

(79) اكرم حوران ، شرارة الحرب في الخليج ، دار التعاون ، عمان ، 2015 ، ص 69

تصميماتها الانشائية خاصة و ان اعمال الدفن الترابية اللازمة لاقامة تمتد من خور العبيد الى شرق جزيرة بوبيان وصولاً الى الحدود العراقية الكويتية في مدينة ام قصر⁽⁸⁰⁾ و رغم الانعكاسات الخطيرة لميناء مبارك الا ان الرد الرسمي العراقي كان اقل حدة من الرد الشعبي على عكس الموقف الكويتي الذي تخللته الحدة و التشدد و الاحرار من رغم مخالفة اقامة الميناء للقرار الدولي 833 و الصادر علم 1993 و الذي يلزم الكويت و العراق على احترام الحدود الثنائية بينهما و عدم القيام بأي عمل يترتب عليه اختراق و انتهاك الحرمة هذه الحدود بما في ذلك الحدود الملاحية⁽⁸¹⁾ في حين ان الجانب الكويتي ذهب الى العكس من ذلك فقد صرح وزير التنمية الكويتي (احمد الفهد) بان ميناء مبارك له مردودات اقتصادية هامة و يحقق امال و تطلعات الشعب الكويتي ويحول الكويت الى مركز تجارة عالمي و يجعل منها ركيزة اقتصادية اقليمية سيكون لها فاعلية في حركة التجارة العالمية مستقبلاً و ذهب الى نفس الاتجاه وزير الخارجية الكويتي السابق (خالد سليمان الجار الله) بقوله " ان ميناء مبارك يعد من صميم الاعمال السيادية الكويتية و لا يؤثر على الملاحة العراقية " او يسبب اية اشكالات اقتصادية او طبوغرافية " ⁽⁸²⁾ في حين ان الميناء بسبب مشكلات سياسية و اقتصادية و جيولوجية خطيرة على العراق لعل منها :-

1. عرقلة خطط العراق الاقتصادية في جانبها التصديري مايعرقل خطط العراق الاستثمارية و التنمية .
2. خنق العراق بحرياً و تحويله الى دولة داخلية .
3. وئد الاهمية الاستراتيجية للموانئ العراقية كميناء ام قصر .
4. عرقلة خطط العراق المستقبلية في توسيع منافذه التصديرية كميناء الفاو الكبير .
5. شرنقة الحركة العراقية جيوبولتيكيا و أمنياً .
6. زيادة نسبة الفقر و البطالة في مدن العراق الجنوبية .
7. خفض صادرات العراق النفطية و زيادة مشاكله الاقتصادية.
8. التأثير على الجرف البحري العراقي و تحديد منافذ الصيد العراقية .
9. تحديد خيارات العراق في منافذه الجنوبية .
10. زيادة الإشكالات السياسية بين الحكومة العراقية و الشعب العراقي لتعلق ذلك بصميم سيادة العراق ووجوده.
11. اغلاق الممر العراقي المؤدي الى ميناء الفاو.
12. تضيق المسطح المائي في خور عبدالله مما سيضر بالاهمية الاقتصادية لجميع الموانئ العراقية .
13. تضيق الاطلالة العراقية على الخليج العربي.
14. زيادة الرواسب الطينية في القنوات الملاحية العراقية و بالتالي زيادة الكلف الصيانة التي يتحملها العراق .
15. زيادة الرواجع المائية و التراسبات الضارة بالبيئة العراقية اقتصادياً و بشرياً و نتيجة لذلك سادت الاوساط الشعبية العراقية لحزب الله و منظمات المجتمع العراقي و قطاعات واسعة من الشعب العراقي و جدير بالذكر ان مشكلة ميناء مبارك هي مشكلة قانونية سياسية يتوجب حلها الركون الى القنوات الدبلوماسية و قواعد القانون الدولي خاصة في ظل غياب اتفاق ثنائي بين العراق و الكويت تحديد الحدود البحرية كما كان عليه الحال في اتفاقيات دولية و اقليمية كثيرة كاتفاقية عام 1959 المتعلقة بمياه النيل او اتفاقية تحديد الحدود البحرية و الجرف القاري بين إيطاليا و اليونان كما ان المشكلة بحاجة الى عقلنة من الجانب الكويتي و الابتعاد عن تدويل

⁽⁸⁰⁾ علي مكي : القضايا الساخنة في الخليج العربي , دار النهضة , القاهرة , 2012 , ص8

⁽⁸¹⁾ un document , no 3388 , newyork , 1993)

⁽⁸²⁾ (القبس الكويتي في 13 / 5 / 2015

المشكلة لان ذلك سيؤدي الى تداخل الرؤى و تعدد مستويات التعقيد ما يحولها الى مشكلة دائمة و حاجز سياسي و نفسي امام تطوير العلاقات العراقية الكويتية .

2. مشكلة خور عبدالله :

بعد عام 2003 تغيرت العديد من الحقائق سواء على الصعيد الاقليمي او الدولي و برزت معادلات جديدة تمثلت بتراجع ادوار بعض القوى الكبرى كروسيا ما اتاح القضاء العالمي في قاعدته السياسية للولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لرسم مكونات و حداته السياسية و ادوارها و مصيرها خصوصاً في منطقة الشرق الاوسط و التي تقوم على اساس صنع نماذج ديمقراطية تقوم على فكرة امريكية مفادها ان منبع الارهاب هو انعدام الديمقراطية في بلدان الشرق الاوسط و ما تتميز به نظمها السياسية من سيادة حكم الفرد الذي انتج انظمة ديكتاتورية انعكست على الشارع الشعبي الشرق اوسطي و افرز بالتالي عداءً في النفسية المجتمعية الشعبية تجاه الولايات المتحدة الامريكية⁽⁸³⁾ كما ادى ذلك الى ترتيب مستويات جديدة من العلاقات بين دول الاقليم كالعلاقات العراقية الكويتية فبعد تشكيل اول حكومة عراقية عام 2004 برئاسة اياد علاوي سعت هذه الحكومة الى اصلاح و تطوير العلاقات مع أجاره الكويت توجب بزيارة علاوي الى الكويت في نفس العام بهدف مناقشة اشكاليات العلاقات الثنائية و المشاكل العالقة بين البلدين و من ذلك مسائل الحدود و النفط و التعويضات و الاسرى , وفي ظل حكومة الجعفري عام 2005 سعى العراق بجهود صادقة الى تخفيف حدة التوتر الناجم عن قيام الكويت ببناء جدار على الحدود المشتركة مع العراق و قد اكد وزير الخارجية هوشيار زيباري بان العراق ملتزم بما جاء في العراق الدولي المرقم 833 الذي يعد اساس مشكلة خور عبدالله رغم تأكيد العراق بان الهدف الاساس للحكومة العراقية ليس الانتقاص من سيادة و امن الكويت بقدر السعي للخروج من الفصل السابع⁽⁸⁴⁾ الا ان الجانب الكويتي كان يتهم العراق بشكل دائم بالتعدي على حدوده و التجاوز على سيادته , هذا ما جاء على لسان وزير الخارجية السابق عهد صباح السالم الذي اتهم العراق بالتعدي على الحدود الكويتية ما عقد بالتالي القضايا العالقة بين البلدين خصوصاً الممر الملاحي في خور عبد الله و الذي حسم حق الطرفين فيه القرار المرقم 833 و الصادرة عام 1993 اذ اكد القرار بان الممر يجب ان يخضع للادارة المشتركة بين البلدين وذلك بهدف تنظيم الملاحة و رفع مستويات التبادل التجاري⁽⁸⁵⁾ حيث اكد ذلك القرار على ان قرارات اللجنة المشكلة لترسيم الحدود في خور عبدالله هي قرارات نهائية و على الطرفين العراقي و الكويتي احترام حرمة الحدود التي وضعتها اللجنة و احترام حقوق المرور الملاحي⁽⁸⁶⁾ علماً بان اللجنة تشكلت برعاية الامم المتحدة و ضمت خبراء من العراق و الكويت ونيوزلندا و السويد و اسندت اليها مهمة تخطيط الحدود العراقية الكويتية حيث عقدت اجتماعاً اولياً في نيسان من عام 1992 و قامت بدراسة قانونية و تاريخية لطبيعة الحدود المشتركة و بالاستناد الى الرسائل المتبادلة لعام 1932 و اتفاق عام 1963 معتمدة الخط الوسطى⁽⁸⁷⁾ وقد اعترض العراق و انسحب الوفد العراقي على اثر ذلك من الجلسة الاخيرة للجنة بينما اعتبرت الكويت ذلك انجازاً تاريخياً

⁸³⁾ Alland Dan : American Arateqy in The midlly East , yark press , new yoark , 2007 , p18

)

⁽⁸⁴⁾ (الشرق الاوسط الكويتية , العدد 10030 في 2006/11/22

⁽⁸⁵⁾ (دولة الكويت , وزارة الخارجية الكويتية الاتفاق العراقي الكويتي لتنظيم العلاقة في خور عبد الله 2012

⁽⁸⁶⁾ (د. حسن لطيف الزبيدي و اخرون , العراق و البحث عن المستقبل , المركز العراقي للبحوث و الدراسات . بغداد

, 2009 , ص 66

⁽⁸⁷⁾ un final Report on the demarcation of the intervnational Boundary (Iraq – Kuwait) no .sk 58 , new yourk ,1993 ,)

ونصراً دبلوماسياً لها⁽⁸⁸⁾ بعدما وجه المندوب الكويتي الدائم لدى الامم المتحدة رسالة الى الامنين العام للامم المتحدة عام 1993 تضمنت تصريح الصادر من مجلس الوزراء الكويتي غداة اصدار مجلس الامن الدولي للقرار 833 جاء فيها ان الكويت تؤكد التزامها واحترامها لقرار مجلس الامن ذي الرقم 833 وجميع قرارات مجلس الامن ذات الصلة بعد ان رحب المجلس بالنقير النهائي للجنة تخطيط الحدود بين العراق و الكويت و المكلفة بتنفيذ الفقرة 3 في القرار 687 لعام 1991 و على اثر ذلك اصدر مجلس الامن بياناً رئيسياً في 28 حزيران 1993 رداً على الموقف العراقي الراض القرارات للجنة و ماتوصلت اليه جاء فيه ان لجنة تحديد الحدود بين العراق و الكويت لم تقم باعادة توزيع الاراضي بين البلدين بل مجرد انجاز المهمة التقنية المتعلقة بذلك وفقاً للمحضر المتفق عليه بين العراق و الكويت لعام 1963 و استناداً للقرار 687 لعام 1991⁽⁸⁹⁾ وفي تشرين الثاني من عام 1994 وجهه مندوب العراق الدائم لدى الامم المتحدة آنذاك (نزار حمدون) رسالة الى الامين العام للامم المتحدة مرفقة برسالة وزير الخارجية العراقي وبيان المجلس الوطني العراقي و قرار (مجلس قيادة الثورة المنحل) ذي الرقم 200 لسنة 1994 مؤكداً اعتراف العراق الرسمي بما جاء بالقرار 833 لسنة 1993⁽⁹⁰⁾ وهذا يعني ان التغيير الذي حصل في العراق بعد عام 2003 لا يغير من الوضع القانوني للالتزامات العراق المتحققة عليه بسبب تغيير نظامه السياسي وفقاً لقاعدة الاستخلاف الدول للمعاهدات⁽⁹¹⁾ بمعنى اخر ان ما صدر من قرارات من مجلس الامن الدول على اثر الغزو العراقي للكويت و ما ترتب عليه من التزامات في علاقته مع الكويت هي التزامات واجبة التنفيذ حسب قواعد القانون الدول و لا يستطيع العراق بمفرده التنصل مما جاء في تلك القرارات الا بموافقة الكويت بما في ذلك القرار 833 و جدير بالذكر ان خور عبدالله هو جيب مائي يقع في شمال الخليج العربي ما بين جزيرتي وربه و بويان و شبه الجزيرة الفاو و يمتد داخل الحدود العراقية مشكلاً خور الزبير الذي يقع عليه ميناء ام قصر⁽⁹²⁾ وفي عام 2010 وكجزء من خطط تنمية الموانئ العراقية قام العراق بوضع حجر الاساس لبناء ميناء الفاو الكبير كجزء من مساعي الحكومة العراقية و الكويتية حول القرار 833 و ما تضمنه من اتفاق حول خور عبدالله كما ساء السجال بين الكتل السياسية العراقية حول الاتفاقية التي حددت حق كل من العراق و الكويت في الخور اذ حملت لبعض الاطراف (نظام صدام) بالتفريط بحق العراق باراضيه ووضع الاخرين على حكومة المالكي وزر الموافقة على ما تم اقراره بالقرار 833 وساده الشارع العراقي الاحتقان لقص المعلومات حول بنود القرار 833 على المستوى الشعبي ما دفع وزير النقل العراقي الاسبق عامر عبد الجليل الى توضيح الجوانب التاريخية و السياسية لهذه الاتفاقية و التفاصيل الدقيقة عما يقوله ان خور عبدالله هي قناة عراقية منذ الازل وان ما حدث بعد غزو العراق للكويت هو قيام مجلس الامن باتخاذ القرار الجائر و المرقم 833 في عام 1993 و هو القرار الاول الذي يتجاوز فيه مجلس الامن اختصاصاته بترسيم حدود بين دولتين بعدما انسحب الوفد العراقي من لجنة ترسيم الحدود في منطقة الخور بعد اعتراضه على مضمون القرار و ذلك عندما اعتمد مجلس الامن قاعدة التقسيم الصفري بدلاً من القاعدة الصحيحة التي تتم على اساس اعتماد خط الثالوك وليس على اساس قياس المسافة بين البر العراقي و البر الكويتي و الذي بموجبه اصبحت قناة خور عبد الله داخل الاراضي الكويتية لمسافة 22 كم و رغم عدم المداولة هذا القرار و ابتعاده عن الانصاف الا انه منح العراق حق الملاحة المطلقة و الابحار علماً بان الكويت لم تطبق القرار منذ صدوره عام 1993 حتى عام 2003 بعدما

⁽⁸⁸⁾ (د.حبيب الرحمن : حرب تحرير الكويت , جذورها و مقوماتها , شركة المطبوعات للتوزيع و النشر - بيروت , 2001 , ص 393)

⁽⁸⁹⁾ (un Document : no 25963 , 1993 , p 584)

⁽⁹⁰⁾ (باسيل يوسف بجيك , العراق و تطبيقات الامم المتحدة , القانون الدولي , (1990 - 2005) دراسة توثيقية تحليلية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2006 , ص 239)

⁽⁹¹⁾ (د. هشام علي صادق : الثورات الدولية في ضوء المعاهدة المصرية الليبية , مجلس السياسة الدولية , مدرسة الاهرام , القانون , العدد 32 لسنة 1973 , ص 88)

⁽⁹²⁾ (علي اسماعيل , جغرافيا المضائق الخليجية , دار المعرفة الجامعية , عمان , 2003 , ص 58)

استغلت الظروف الصعبة التي مر بها العراق بعد الاحتلال الامريكي كما حصل في عام 1963 بعد الاحاطة بحكومة عبد الكريم قاسم , و في عام 2007 عرضت الحكومة الكويتية تحمل تكاليف تغمير ميناء ام قصر مقابل تعهد خطي عراقي بتأجيل تنفيذ مشروع الفاو لمدة 15 عام و جدير بالذكر ان وزير النقل العراقي الاسبق كان قد اعترض في العام 2008 على مشروع الربط السككي الكويتي في المؤتمر الذي عقد في القاهرة معللاً بان ذلك سوف يكون له اثار سلبية على الاقتصاد العراقي⁽⁹³⁾ و اضاف الوزير ان الاتفاقية الجديدة هي تنازل جديد لا علاقة له بالقرار 833 فمجلس الامن الدولي لم يقسم كل قناة خور عبدالله بل جزء منها و ان اتفاقية عام 2013 قسمت المياه من الدعامة 162 الى عمق البحر و بذلك اصبحت القناة كلها تابعة للكويت ما يعني ان كل باخرة عراقية لا يحق لها رفع العلم العراقي⁽⁹⁴⁾ و قد ادى ذلك الى احتقان الشارع العراقي فقد شهدت مدن عراقية عدة مظاهرات

⁽⁹³⁾ (انظر : تصريحات وزير النقل العراقي الاسبق على الرابط الالكتروني (babl 24 . com)
⁽⁹⁴⁾ (اسعد الديري , العراق و تداعيات حرب الخليج , دار الوحدة , عمان , 2007 , ص 58

Abstract

The geographically significant impact on the nature of the Iraqi-Kuwaiti relations has had a major impact on the relations between the two

countries, which has been the result of all the efforts exerted by the two countries since the entry of Kuwait into the international community as a sovereign state that enjoys political recognition on the international and Arab levels. The historical accumulations in the Kuwaiti mentality have contributed to pushing the Arab (Gulf) especially in the tension of bilateral relations between the two countries, which reached their highest levels of danger and the bombing of the crisis of 2 August 1990 When Iraq invaded Kuwait in an international climate in which the international identity changed on the balance of power and the world parties, which represented the collapse of the former Soviet Union and the fire of world powers in favor of the United States of America, which in turn imposed new logic on the world stage, Arab), which represents the sensitive lines of US foreign policy in the geo-strategic level and that the energy was accompanied by a mistake in the public perception of the Iraqi political decision, which understood the logic of the crisis on one center is the military force , Which resulted in catastrophic results founded on global strategies and a new logic of the nature of international dealings with the Middle East and drew from the complex problems, which increased the legacy of the complex, especially between Iraq and Kuwait, which was fed by a security-political obsession reflected the nature of the comprehensive view of the overall Iraqi relations Kuwait, and put it on the palm of the unstable and explosive at any moment, thus forcing the re-engineering of the political idea and the nature of the future consideration of both countries to do controversial and deviation and put on the basis of maturity so as not to be there 2 August This, in turn, places on the Arab society the obligation to cut through the internationalization of the Iraqi and Kuwaiti disputes and to limit them within the Arab House. It also requires the Iraqi and Kuwaiti governments to remove the disputed issues from their historical heritage so that there is no need to solve them. What requires Iraqi opinion and Iraqi life demands on Kuwait to take into account, especially in its economic side, and that is by riding to diplomatic messages away from intellectual tension to find a mechanism that we hope that the border will not be the basis for another 2 August.

A Look at the Iraqi - Kuwaiti Controversial Issues (Port Mubarak, Khor Abdullah)

A.P. Hussein Aliwi Ashon ALkurdi

A.T. Raji Naseer

Dawra

A . Aissar Ali Jawad

السياسية بالتفريط بالتراب العراقي رغم ان الوضع القانوني يجبر بالعراق على الالتزام بما جاء بالقرار 833 و تنفيذ بنود الاتفاقية التي لا يمكنها التراجع عنها دون موافقة الكويت التي تصر بدورها على ان الكويت لايمكنها التنازل عن القرارات والالتزامات على العراق رغم ان الوضع العام لطبيعة العلاقات العراقية الكويتية يفرض على الكويت عقلنة المشاكل العالقة مع العراق و السعي لتطبيع العلاقات الثنائية و ازالة الموروث الفكري عما حصل في عام 1990 فالعراق سيبقى حقيقة تفرضها القدر الجغرافي و الحقائق التاريخية و ان موجبات العمل العربي تلزم الكويت باعادة النظر في علاقاتها مع العراق وليس من الموضوعية ان تقدم الكويت في الذاكرة تراكمات و هواجس الغزو العراقي للكويت .

الخاتمة :-

كان للقدر الجغرافي اثره البالغ في رسم الطبيعة العلاقات العراقية – الكويتية مثلما كان للجغرافيا اثر كبير في تعقيد علاقات البلدين و الذي اطاح بكل المساعي التي بذلها البلدين منذ دخول الكويت الى المجتمع الدولي كدولة كاملة السيادة تحظى بالاعتراف السياسي على المستويين الدولي و العربي و لا ينكر هنا ان التراكمات التاريخية في العقلية الكويتية قد اسهمت و بدفع عربي (خليجي) خاصة في توتر العلاقات الثنائية بين البلدين و التي بلغ اعلى مستوياتها بالخطر و تفجير ازمة 2 اب 1990 عندما اجتاح العراق الكويت في ظل مناخ دولي تغيرت فيه الهوية الدولية على توازن القوى و الأطراف العالمي و الذي تمثل بانهيار لاتحاد السوفيتي السابق و تخلخل نيران القوى العالمية لصالح الولايات المتحدة الامريكية و التي بدورها فرضت منطق جديد على الساحة العالمية خصوصاً في مناطق قوس الأزمات (الخليج العربي) الذي يمثل الخطوط الحساسة للسياسة الخارجية الامريكية في مستواه الجيو ستراتيجي و ان الطاقة رافق ذلك خطأ مائلاً في الفهم العام للقرار السياسي الخارجي العراقي و الذي فهم منطق الازمة على مركز واحد هو القوة العسكرية, ما افرز بالتالي نتائج كارثية اسست لاستراتيجيات عالمية و منطق جديد لطبيعة التعامل الدولي مع منطقة الشرق الاوسط و رسمت من المشكلات المعقدة ما زاد الموروث منها تعقيداً خاصة ما بين العراق و الكويت و الذي تم تغذيتها بهاجس امني – سياسي انعكس على طبيعة النظرة الشاملة لمجمل العلاقات العراقية الكويتية ووضعتها على كف غير مستقر و قابل للانفجار في ايه لحظة ما يفرض بالتالي اعادة هندسة الفكرة السياسية و طبيعة النظر المستقبلية كلاً البلدين لفعلة الخلافية و انحراف ووضعه على اسس من الرشد كي لا تكون هنالك 2 اب مستقبلية وهذا يضع بدوره على المجتمع العربي الزامية قطع طريق التدويل على الخلافات العراقية و الكويتية و حصرها ضمن البيت العربي كما يوجب على الحكومتين العراقية و الكويتية ابعاد القضايا المختلف عليها من موروثها التاريخي كي لا يكون هناك حاجة لحلها 2 اب 1990 و انما ان تراعي في ذلك ما يتطلبه الرأي العراقي و الحياة العراقية من متطلبات على الكويت مراعاتها خاصة في جانبها الاقتصادي و ذلك يتم عبر الركوب الى الرسائل الدبلوماسية البعيدة عن الشد الفكري لايجاد الية نتمنى ان لا تكون الحدود اساس لـ 2 اب اخرى .

المصادر